آراء

ملك إسرائيل الأخير

أحمد عمر

إنَّ للبطل وجوهاً كثيرة، وهي بالآلاف عند الباحث جوزيف كامبل، وسنحاول أن نجلي صورة البطولة لدى نتنياهو، هل هي في صورة رامبو ذي العضلات واللطمات، أم هي في صورة المحتال بيرني في فيلم «هيرو»، أم هي في صورة النصاب جون بوبر في الفيلم نفسه؟

صورة البطل عند الأميركان هي المنتصر، الظافر، القاهر، المدمّر، السريع، الذي يفوز في نهاية القصة بغنيمتين؛ البطلة الجميلة، والثروة العظيمة. البطل الأميركي، والغربي عموماً، يخون الرسالة، ويقع دائماً في الخطيئة اللذيذة، وهو ينقذ البطلة التي كُلف بإنقاذها أو تطوّع لها، فيواقعها، اللهم إلا إذا كانت القصة كوميدية، فيصير البطل متبتّلًا ناسكًا، يتأمّل دخان سيكارته. طبّاخ السّم يذوقه، فكيف لا يذوق العسل مشتريه. نتنياهو ليس رامبو، فرامبو بطل قتال ونبال، بطولته مختلفة، فهو بطل محصّنٌ بكل أنواع الحصانة والقوة والرفد والمدِّ والذخائر؛ قبّة حديدية في السماء، وقباب إسمنتية على الأرض، وقبّة سياسية أميركية، وقبّة واقية تحميها حتى من بوصلة غوغل، وقبّة قانونية دولية، وهي تتآكل بفعل جرائمه السافرة. إنه مثل السلحفاة، قبّته الصلبة معه، وقبّة عاطفية من الأشقاء العرب، كما أنه يحظى بقبّة إعلامية، أحد فرسانها المذيع البريطاني بيرس مورغان، الذي يرفع سبطانة سؤاله على كل ضيفٍ من الفريق الخصم: هل تدين «خماس» البيت كله محاصر؟

لقد صفّق الكونغرس «للطبل» العائد من الحرب صفقات «طلائعية». ... إنّه قائد أقوى جيوش أميركا، في أهم قاعدة أميركية هي فلسطين المحتلة، وقد عاد من أطول حرب خاضتها إسرائيل، مثل عودة جيسون من بحر الضياع. صفّق الشيوخ «لسيف أميركا المسلول»، فقالوا عن الخطاب في سباق الأرقام: صفقوا له 42 مرّة، مدة 17 دقيقة، ووقفوا له كما لم يفعلوا لرئيس أميركي، حتى رجاهم أن يكفّوا كي يكمل الخطاب ولا يموت من الوجد والحب. لم نصبح مثل أميركا، إنما أمست أميركا مثل جمهوريات البلح العربية، بل أوشك رئيس أميركا الكهل أن يمسي مثل رؤسائنا المعاصرين الكهول. قيل في سباق الأرقام أيضا، والأميركان يحبّون الأرقام: إنه أكثر رئيس وزراء إسرائيلي خطب في الكونغرس، وقد خطب فيه أربع مرّات، وخطب فيه بكامل أناقته، وفصاحته، خطاب النصر، بعد حرب ضد سبع دول، وقد حاولتُ معرفة الدول التي ادّعى محاربتها معاً، فضربت أسداسا بأسباع، فقدّرت أنها: دولة «ميكرو» غزّة، ودولة إيران، ودولة الأحد عشري المفيدة، ودولة هيفا وهبي، ودولة «جوز عديلة اللّي تحت»، ودولة أبي خنجر الحوثي، ثم استعصت علي السابعة فلم أعرفها، فقلت لعله عدّ إيران دولتيْن، وحسبها مثنّى وليس مفرداً، أو زاد الدول واحدة حتى تصير الدول سبعاً عدداً، فهو كذّاب أشر.

استقبلت أميركا بحزبيها بطلها بالأحضان، فإسرائيل فوق الأحزاب، وشابهت أميركا جمهوريات البلح، والشنكليش مرّة أخرى. وكان قد انتشر شعار سوري غير مكتوب هو أنَّ كل سوري بعثيٌ، وإن لم يكن حزبيّاً، قال بايدن التقي الورع: أنا صهيوني، وإن لم أكن يهوديّاً. وكان الحميت الدسم قد اصطحب فرقة تمثيل؛ وفيها جندي عربيٌ من البدو اسمه أشرف البحيري، ورهينة محرّرة، وجريح، وزوجته الشقراء، فعملت الكاميرات «كلوز» على الجندي الإثيوبي الأسمر الذي ظهر مذهولاً، وادّعى أنَّ جيش إسرائيل مثالي، فيه السود والحمر والصفر، إنه جيش بالألوان الخلابة، وكاد أن يقول إنه جيش يوزّع الورود، وقدم لأشرف «ترجمة» تزعم تفانيه في سبيل دولته إسرائيل الديمقراطية، وكرر كذبته بشأن حرق حماس للأطفال، واغتصاب النساء. الأمعاء تتصارع (وفي قول آخر تتعانق) في المعدة الأميركية، لكن الطعام سيهضم. ... نعود إلى صورة البطل الذي قاتل بكل أنواع الأسلحة سوى السلاح النووي، مقاتلين حفاة، جياع، وقد أنتجوا أسلحة بمصانع بدائية، قاتلوا أقوى قوّة على الأرض، مدعومة بسلاح ومخابرات الدول السبع العظام، وسلاح الجوع والحصار، والقفز فوق القوانين الدولية، لذلك سنبحث عن البطولة في «غوغول أيرث».

رجلٌ على المعاش لا تسنده القواميس

عبد الحكيم حيدر

كانت المدارس دائماً لديه فضاءً للحكي والمسامرة. الآن، في الإجازة، أصبحت المدارس هناك فضاء للعصافير. وقريباً، بعد شهر، يتم قطع الأشجار بخشونة جزّارين وحرقها أياماً، تمهيداً للعام الدراسي. وأياماً، يشكل حريق الأشجار المقطوعة دخاناً يخنقه أياماً في المقهى، ويحجب عن عينيه رؤية فرح العصافير، وخصوصاً قبل الغروب بساعة. الناس كانت قواميسه التي تمشي على قدمين، مدرّس الدين الكفيف الذي يحتفظ في حقيبته، في ساعات شجنه، بصفّارة من العاج، أخذها هدية من مدرسة المكفوفين بالزيتون، وما زالت هي عكّازه في ساعات حزنه، بعيداً عن نكد البيت واحتياجات العيال. الشجن للكفيف حماية أخرى له من القسوة كمظلّة في يوم قائظ، وإعادة اعتبار للروح من زحام الأيام وتشابهاتها ومللها. هل لذلك أحبّ بورخيس الكتب وعشق القواميس وأمه، واستبدلهما بالناس؟ كان بورخيس قوياً بما يكفي. أن تكون مشغولاً بالمدارس، وأنت في هامش مكتبة مدرسية قليلة الكتب. وبعيداً بعد الأرض عن السماء، عن أفلاطون وأرسطو واسبينوزا، تلك الأسماء التي درستها في الجامعة، ولا تسمع هناك سوى صوت الجرس أو تحيّة العلم، وتسرح بآمالك بعيداً عن تلك الكتب الفقيرة، فلا تجد سوى مدرّس الدين الكفيف في الشمس، أو خطاباً يأتيك كرد من الكاتب إسماعيل النقيب، حتى تقع على كتاب «خطى مشيناها» للراحل عباس خضر، فتكاد أن تأكل أوراقه أكلاً فوق السطح، وتأكل معها دروب القاهرة بأحزان أربعينيات قرنها الماضي وثلاثينياته، مع شجن فقراء الكتّاب في مقاهيها ومطاعمها الشاحبة، وخصوصاً بجوار مكتبة دار الخلق القديمة، هل في زوايا الفقر وأركانه ومقاهيه توجد سعاداتٌ لا يتخيّلها ويراها ويلمسها أيضا سوى أصحاب القلم؟

كان بورخيس ثريّاً جداً بمراجع مكتبته التي تملأ مراكب البحر، وثرياً أيضاً بلغاته واشتقاقاتها ومشاكساته مع الكلمات ومنطوقاتها في القواميس اللاتينية القديمة. كان محارباً شرساً مع كتبه وقواميسه ومراجعه التي لا تعد ولا تحصى داخل مكتبته، وكنت أنت الهارب دوماً، بحثاً عن مدرّس الدين الكفيف، كي يسند وقفتك الخجول، حتى تخرج إيناس باسمة لك من مدرسة البنات المجاورة، حاملة بالقرب من صدرها كرّاسات الحصة إلى حجرة المدرّسين. تشرح لمدرّس الدين مشيتها والوردتين اللتين تنطّان من خدّها للشمس، فيمسح مدرّس الدين بداية دمع خفيف من تحت النظّارة، ويداعب الصفّارة العاج بنفسيْن من فمه، فتبتسم الشمس لشجن اثنيْن يتحنثان للغرام. كنت تنتظر دقّات الجرس بفارغ الصبر، كي تبحث عن فضاء متخيّل لروحك تطير إليه، وخاصة لو كانت إيناس تمشي في الطرقة حاملة الكراريس، أو تلك الوردة الحمراء في نهاية عقوصها الأسود الفاحم، وقصّة من الشعر صغيرة تداري بها عسل العينين والخجل وحَمار الخدّين الذي يقفز رغم الخجل، وأنت تذوب في الشمس وحدك أو بجوارك مدرس الدين الكفيف. أتذكّر أنني كتبت «خيال في الهند» في أيام عصيبة وشحيحة، وخاصة وأنا أمرّ يومياً بجوار سيرك مدينة 15 مايو، ورجل صعيدي يجلس بجوار ركية نار يغنّي، بصوت طري، السيرة الهلالية، وأنا أحاول أن أزحزح في صخور الهند، كي أصل إليها عبر مركب شراعي، حتى عن طريق زنجبار، أن تذهب إلى الهند بخيالك عبر مركب من ريح، رغم أنك لا تعرف السنسكريتية. كنت تهرُب من العمل، إلى مقابر الإمام الشافعي، غلبتك فقط مقابر المقطّم، لأنك لست محارباً ولا تحبَ صعود الجبال، وتحب أيضاً الصوفية من دون أن تتحمّل الرداء، كانت الصحافة بالنسبة لك كالعصفور الذي يختطف القمحات من حول أجران القمح ويطير بعيداً. كنت تمشي مشية المطمئن، رغم كونك تشكّ في أي يقين مع نفسك ليلاً، وتعتبر الكائن الجادّ الوحيد على ظهر الأرض هو العصفور، حتى حصلت بعد صبرٍ طويل على المعاش، وها أنت أمام مدرستك القديمة، ما زلت تتأمّل العصافير وهي في قرب المغارب وكأنها تطير بثقة إلى كونٍ آخر أكثر جمالاً ورقّة من هذا الكون الذي تعيش فيه، وليس في منقارها أي قاموسٍ ولا علم.

ما الذي أرادته إسرائيل من جريمة اغتيال هنيّة؟

عمر كوش

ميّزت سياسة الاغتيالات التاريخ الدامي لإسرائيل، التي بدأت بتنفيذها منذ إنشائها عام 1948 في أراضٍ فلسطينية محتلّة، ومثّلت ركناً أساسياً في عقيدتها الأمنية، فدأبت على تصفية قادة المقاومة الفلسطينية ونشطائها، من دون أن تكترث بأي تبعات سياسية أو قانونية أو أخلاقية. وتأتي جريمة اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، إسماعيل هنيّة، في العاصمة الإيرانية طهران، كي تطرح أسئلة كثيرة حول المكان والتوقيت والدلالة، إذ إنّها المرّة الأولى التي تغتال فيها إسرائيل قائداً سياسياً فلسطينياً في الأراضي الإيرانية، وما تعنيه من استهداف لتلك الأراضي، وانتهاك سيادتها، الأمر الذي دفع الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إلى القول، إنّ إيران «ستدافع عن وحدة أراضيها وكرامتها وشرفها وكبريائها، وستجعل المُحتلّين الإرهابيين يندمون على فعلتهم الجبانة»، فيما اعتبر المُرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي أنّ «الانتقام لدم هنيّة من واجب إيران»، لأنّ الاغتيال وقع في أرضها، وأنّ «إسرائيل وفّرت أساساً لمعاقبتها بقسوة»، وبالتالي يبرز التساؤل هنا حول كيفية الردّ الإيراني على العملية الإسرائيلية، وعمّا إذا كانت إيران ستهاجم إسرائيل مباشرة، أي انطلاقاً من أراضيها، أم إنّها ستعطي الضوء لـ«حزب الله» اللبناني لخوض حرب مفتوحة مع إسرائيل. ولعلّ ما يعزّز وجاهة هذا السيناريو هو أنّ حزب الله يتحضّر للردّ على اغتيال القائد العسكري الكبير في صفوفه، فؤاد شكر، الذي استهدفته إسرائيل في غارة على مبنى كان يوجد فيه، في الضاحية الجنوبية في بيروت، وذلك قبل ساعات فقط من اغتيال هنيّة.

أراد ساسة إسرائيل وجنرالاتها من اغتيال هنيّة توجيه رسالة انتقامية مفادها أنّ آلتها العسكرية العدوانية قادرة على الوصول إلى أي هدف، أو شخصية فلسطينية، في أي مكان في المنطقة، فطاولت عمليات الاغتيال التي قامت بها، ليس الأراضي الفلسطينية المُحتلّة فحسب، بل شملت الأراضي السورية واللبنانية، ووصلت إلى الأراضي الإيرانية. ومنذ بداية حرب الإبادة الجماعية، التي تشنّها إسرائيل منذ نحو عشرة أشهر على الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة، صعّدت حكومة اليمين المُتطرّف فيها من وتيرة عمليات الاغتيال، وذلك تنفيذاً لقرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي أعلنه في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، وأمر فيه جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) باغتيال قادة «حماس» أينما وجدوا، سواء داخل الأراضي الفلسطينية أم خارجها في دول الجوار. ولا يخلو لجوء نتنياهو إلى تصعيد الاغتيالات من توظيفها لأغراض شخصية، تخصّ حساباته الرامية إلى إفشال جهود وقف الحرب، بغية استمراره في التهرّب من المُحاسَبة، الأمر الذي يثير مُجدَّداً السؤال حول الاعتبارات التي يضعها خلف اللجوء إلى هذا النوع من الجرائم، وجدواها، ودورها في جرّ دول المنطقة إلى أتون حرب إقليمية.

قد تُحقّق عملية اغتيال هنيّة مكسباً معنوياً لنتنياهو، ومعه طاقم اليمين العنصري المُتطرّف في حكومته، إلّا أنّه يبقى مُؤقّتاً، ولن يساعدهم في مداواة فشل الآلة العسكرية الإسرائيلية، رغم تفوقها الكبير، في حسم الحرب لمصلحة إسرائيل، التي لم تتمكّن بعد قرابة عشرة أشهر من حربها البشعة على الفلسطينيين من تحقيق أي هدف من أهدافها، سواء فيما يتعلّق بالقضاء على حركة حماس، أو تحرير الرهائن، لذلك لجأت إلى سياسة الاغتيالات، لكن بالرغم من امتلاك إسرائيل سجلّاً حافلاً بجرائم الاغتيال، التي طاولت، ليس شخصيات عسكرية فقط، بل شخصيات سياسية كثيرة أيضاً، فإنّها لم تُمكّن إسرائيل من كسر إرادة الفلسطينيين، ووقف مطالبهم بحقوقهم المشروعة، واستمرار رفضهم الاحتلال الاستيطاني، رغم الثمن الباهظ الذي يدفعونه.

> لا يخلو لجوء نتنياهو إلى تصعيد الاغتيالات من توظيفها لأغراض شخصية، تخصّ حساباته الرامية إلى إفشال جهود وقف الحرب

جاءت العملية في وقت كانت تُبذَل فيه مساعٍ إقليمية ودولية بشأن التوصّل إلى هدنة مُؤقّتة، وإبرام صفقة جديدة لتبادل الأسرى والرهائن، ما يعني أنّ هدف حكومة نتنياهو من ورائها هو إفشال المبادرات التي من شأنها أن تقود إلى وقف إطلاق النار، وذلك رغم قبول الولايات المتّحدة بمبادرات التهدئة ومطالباتها بعدم توسيع رقعة الحرب، الأمر الذي يُرجّح أنّ عملية الاغتيال نفّذتها الحكومة الإسرائيلية من دون استشارة الإدارة الأميركية، إذ أفاد البيان الذي أصدرته بأنّ الطرف الأميركي «علم بالتقارير التي تتحدّث عن اغتيال هنيّة»، في حين أنّ وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، أكّد أنّه علم بالعملية، مثله مثل عامّة الناس.

ولا شك في أنّ ساسة إسرائيل يعون جيداً مدى ضعف الإدارة الأميركية، وانشغالاتها بسباق الانتخابات الرئاسية، وأنّها ليست في وارد التخلّي عن شعار «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، الذي يعتبرونه تفويضاً يستخدمونه في إضافة مختلف أنواع الجرائم إلى سجلّهم الإجرامي الحافل.

يجد أعضاء حكومة الحرب الإسرائيلية في توسيع رقعة الحرب، وامتدادها إلى نطاق إقليمي أوسع، فرصة من أجل الاستمرار في تصدّرهم المشهد السياسي في إسرائيل، والاستمرار فيه لأطول مدّة ممكنة، من أجل التخلّص من حدّة أزماتهم الداخلية، وإشباع رغباتهم الإجرامية، لذلك لم يتأخّر وزير التراث الإسرائيلي، عميحاي إلياهو، في الترحيب بجريمة اغتيال هنيّة، واعتبرها «الطريقة الصحيحة لتنظيف العالم»، وهو الوزير ذاته الذي سبق أن دعا إلى قصف قطاع غزّة بقنبلة نووية.

يريد اليمين المُتطرّف في إسرائيل من وراء عمليات الاغتيال جرّ المنطقة إلى حرب مفتوحة، ويأمل في توريط الولايات المتّحدة بالتدخّل فيها، بهدف إطالة أمد الصراع والحرب فيها، فيما تبذل الإدارة الأميركية جهوداً من أجل منعها، وكذلك من أجل وقف الحرب الإسرائيلية على غزّة، أو على الأقلّ تغيير طبيعة العمليات العسكرية الجارية داخل قطاع غزّة، لكنّ حكومة نتنياهو ترفض ذلك، لأنّها لم تتمكّن من تحقيق انتصار عسكري يضمن لها استمرار بقائها في الحكم، أو على الأقلّ، تخفيف حدّة الانتقادات الموجّهة إليها بالفشل في الداخل الإسرائيلي، لذلك تريد الحصول على مكاسبَ آنية قصيرة المدى، يمكن أن تحقّقها عمليات الاغتيال، من دون التأمّل في السياق الاستراتيجي الواسع، ومن دون التعلّم من دروس التاريخ، التي تفيد بأن عدالة القضية الفلسطينية تدفع على الدوام إلى تجديد الدماء والاستمرار في التضحية، حتّى الخلاص من الاحتلال.

(كاتب سوري)

كاريكاتير عماد حجاج

الاغتيالات الإسرائيلية من الضاحية الجنوبية إلى طهران

مراد بطل الشيشاني

رغم أنّ استهداف رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة في قلب طهران جاء بعد ساعاتٍ من استهداف القيادي في حزب الله فؤاد شكر في الضاحية الجنوبية لبيروت، إلّا أنّ العمليتَين مختلفتان، وإن كان المُستهدِف واحداً؛ إسرائيل. استهدافُ شكر عملياتي، وأمنيّ عسكري، بينما استهداف هنيّة سياسي رمزي. للاستهدافين تأثير مزدوج في حزب الله و«حماس» على التوالي، وفي إيران. لجوء إسرائيل إلى هذا النمط من الاستهدافات، وزيادة وتيرتها، ليس جديداً، صُوِّر بعضها في الفيلم الهوليوودي «ميونخ»، من إخراج ستيفن سبيلبيرغ.

تتعدّد الأمثلة، استهداف قيادات منظّمة التحرير، منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، مثل اغتيال وليد زعيتر في روما (1972)، وعملية فردان في بيروت (1973؛ اغتيال كمال ناصر، وكمال عدوان، وأبو يوسف النجار)، أو عملية ليليهامر الفاشلة (1973)، التي أودت بحياة نادل مغربي اعتقدت إسرائيل أنّه علي حسن سلامة (اغتيل في بيروت 1979)، واستمرار تلك العمليات لما بعد بيروت، حتّى اغتيال أبو جهاد (1988)، ومن ثمّ أبو إياد (1991)، وطبعاً هناك كثير من الاغتيالات بين تلك المحطّات. ومع نهاية التسعينيات تحوّلت إسرائيل، مع تغيّر نمط التهديد لها، إلى استهداف قيادات «حماس»، مثل محاولة اغتيال خالد مشعل في عمّان (1997)، وفي 2004 اغتيل كلٌّ من أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي (اغتيل قبلهما أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو علي مصطفى في 2001)، وتوالت بعدها استهدافات قيادات ميدانية مثل يحيى عياش من «حماس»، أو أحمد الجعبري من «الجهاد الإسلامي»، أو القيادات السلفية - الجهادية التي بدأت تظهر في غزّة في حقب مختلفة، مثل هشام السعيدني (أبو الوليد المقدسي)، وهذه طبعاً أمثلة محدودة، لكنّها تُعبّر عن النمط المُستخدَم من إسرائيل (تتحدّث تقارير أمنية عن استعارة روسيا خلال الحربين الشيشانيّتين من إسرائيل هذا النمط في استهداف قيادات المقاتلين الشيشان).

تجلت مثل هذه الاستهدافات العملياتية في استهداف صالح العاروري في الضاحية الجنوبية لبيروت مطلع هذا العام (2024)، بحكم قربه من النشاط العسكري في كتائب عزّ الدين القسّام، وشعبيته في الضفّة الغربية، في المستوى العملياتي طبعاً، وفي هذا السياق تدخل عملية استهداف شكر في الضاحية الجنوبية، خصوصاً أنّ إسرائيل اغتالت سلفه الأسبق عماد مغنيّة في دمشق عام 2008. تفكّك هياكل المجموعات المسلّحة ذات التنظيم العالي مثل حزب الله، و«القسّام»، بالاغتيالات الإسرائيلية أمر مشكوك فيه، لكن هذا لا يعني أنّها لن تتأثر بغياب قياداتها العملياتية، وبالتالي ستفكرّ بالردّ. لكن مدى هذا الردّ سيبقى محدوداً في إطار رغبة (وقدرة) طهران في توسيع دائرة الصراع. أما استهداف هنيّة فهو رمزي، وموجّه لإيران أكثر. فهنيّة، ووفقاً لمصادر متطابقة، لم يكن مُنخرطاً في التخطيط العسكري، خاصّة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، كما أنّ إسرائيل تدرك أنّ السردية التي ستنتج عن هذا الاغتيال ستزيد من صعوبة التوصّل إلى حلول حقيقية للصراع في غزّة، وكما أنّ إسرائيل توجّه رسالةً إلى طهران بقدرتها على استهداف إيران في أيّ توقيت، توجّه رسالة إلى الشارع الداخلي لديها بأنّها تستهدف «أعداءها» في أيّ مكان، علّ هذا الشارع يشعر بتقدّم ما عسكرياً، خاصّة أنّ استهداف هنيّة في الخارج، وليس قيادات الداخل (يحيى السنوار ومحمد الضيف... إلخ)، رغم المحاولات المتكرّرة، يدلّل على ضعف استخباراتي إسرائيلي في غزّة، وتفوّق في خارجها (في الضاحية الجنوبية لبيروت، وفي طهران). سلوك إسرائيل هذا يقوم على ما تظنه تعزيزاً لقدراتها الردعية، ضمن قواعد الاشتباك مع إيران وحلفائها، وبالتالي تُظهر تفوّقاً عسكرياً ستحاول إيران الردّ عليه للرفع من وزنها الردعي، الذي تراجع أمام إسرائيل مرّات عدّة. من الواضح بعد الهجوم على مدرسة في مجدل شمس، أنّ إسرائيل كانت ماضية في التصعيد، لكنّها تحاول تجنّب مواجهة مفتوحة (مثل بقيّة الأطراف)، لكنّها تضرب أهدافاً منتقاة بعناية، فترفع من تفوّقها الردعي، في توقيت تنشغل فيه الولايات المتّحدة بمنافساتها الانتخابية. وبالتالي، يحاول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تحقيق أكبر قدر من الضربات العسكرية، علّه يصمد لحين الانتخابات الأميركية، ولكلّ حادث حديث حينها. لكن الآن، شبح الانجرار إلى حرب إقليمية ما زال قائماً، لكن يُتوقّع أن لا تذهب إليه إيران ولا إسرائيل، ولا ترغب فيه واشنطن. لكن أن تتعزّز هجمات المجموعات القريبة من طهران، وازدياد دورها، سيكونان عنوانَي المرحلة، وتبقى حدّة التوتّر في ارتفاع.

> استهدافُ فؤاد شكر عملياتي، وأمنيّ عسكري، بينما استهداف هنيّة سياسي رمزي

(كاتب وإعلامي أردني في لندن)

أيّ مسار فلسطيني بعد «فتوى لاهاي» الثانية؟

عائشة البصري

تتوالى هزائم إسرائيل الدبلوماسية، ويتلقى الاحتلال آخر صفعة قانونية من محكمة العدل الدولية، التي أصدرت، بعد 20 عاماً على فتواها الخاصّة بجدار الفصل العنصري، رأياً استشارياً ثانياً يستجيب لطلب قدّمته الجمعية العامة بشأن «العواقب القانونية المُترتّبة على سياسات وممارسات دولة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المُحتلّة عام 1967». بعد إنجازها أول دراسة شاملة لجوانب القضية كلّها، خلصت المحكمة إلى أنّ سياسات إسرائيل وممارساتها تنتهك قانون الاحتلال، وتهدف إلى إيجاد حقائقَ لا رجعة عنها في الأرض، وتعمل لتكريس ضمّ أجزاء من الأرض الفلسطينية المُحتلّة، وعرقلة حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير. وبناءً على ذلك، قضت المحكمة بوجوب وقف إسرائيل فوراً جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة، وإجلاء المستوطنين من الأراضي المُحتلّة بصورة غير قانونية، وتقديم تعويضات للفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم.

لقد نسفت الفتوى مزاعم إسرائيل التي غابت عن المداولات والمرافعات، ولم تشارك مشاركة كاملة في الإجراءات، إذ لم تُقدّم سوى بيان مكتوب من خمس صفحات، ومجموعة من المرفقات، حاولت من خلالها ادّعاء أنّها لا تحتلّ الأراضي الفلسطينية، مُبرّرة استمرار وجودها في هذه الأراضي بدوافع أمنية، وبدعوى أنّ هذه الأراضي مُتنازع على سيادتها. في سطرين، حسمت الفقرة 254 من رأي المحكمة الموضوع قانونياً بما لا يترك مجالاً للتأويل: «لا يحقّ لإسرائيل السيادة على أيّ جزء من الأرض الفلسطينية المُحتلّة أو ممارسة سلطاتها السيادية بسبب احتلالها. كما أنّ الشواغل الأمنية الإسرائيلية لا يمكن أن تُلغي مبدأ حظر الاستيلاء على الأراضي بالقوّة». كما كان مُتوقّعاً، رفضت الحكومة الإسرائيلية رأي المحكمة، وأكدّت أنّها لن تحرّك ساكناً من أجل تنفيذه. لكن محكمة لاهاي لم تتوقّف عند إسرائيل، بل أعادت الكُرَة إلى ملعب المجتمع الدولي، دولاً ومنظّمات على حدّ سواء؛ إذ خلصت إلى أنّ جميع الدول والمنظّمات الدولية مُلزَمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن الوجود غير الشرعي للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأنّ الأمم المتّحدة، من خلال الجمعية العامّة ومجلس الأمن تحديداً، مُلزَمة بالنظر في الإجراءات اللازمة لوضع حدّ في أسرع وقت ممكن لهذا الاحتلال غير القانوني.

لقد وضعت المحكمة النقاط على الحروف، وأوصدت الباب القانوني في وجه إسرائيل وحلفائها. رغم لا إلزامية فتاواها قانونياً، لقد وفرّت للدول الأعضاء الأساس القانوني اللازم لأيّ إجراءات تراها مناسبة لمكافحة الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي والفصل العنصري، إذ رأت المحكمة أنّ إسرائيل تنتهك المادة الثالثة من «الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري»، التي تلزم الدول الأطراف الأعضاء فيها، بما فيها إسرائيل، بشجب العزل العنصري والفصل العنصري، وتتعهّد بمنع وحظر واستئصال هذه الممارسات كلّها في الأقاليم الخاضعة لولايتها.

وبينما لم تصف فتوى محكمة العدل هذا الانتهاك بالأبارتهايد، أكدّ القاضي دير تلادي، من جنوب أفريقيا، في رأي مُستقلّ، أنّه «من الصعب ألّا نرى أنّ السياسات والتشريعات والممارسات الإسرائيلية تنطوي على تمييز واسع النطاق ضدّ الفلسطينيين في جميع جوانب الحياة تقريباً، مثلها مثل حالة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا».

تحرج فتوى لاهاي الثانية الدول العربية والإسلامية المُطبّعة التي تربطها بدولة الاحتلال اللاشرعي اتفاقات ومعاهدات وصفقات مُخزية، وترمي بالمسؤولية على المجتمع الدولي بشكل عام، خاصّة منه الـ147 دولة التي تعترف بدولة فلسطين، والـ87 دولة التي طلبت، من خلال الجمعية العامة، إصدار هذه الفتوى، وأزيد من 50 دولة ترافعت في مدى أسبوع أمام المحكمة ذاتها ضدّ استمرار الاحتلال، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي. بعد توصّل هذه الأطراف كلّها بجواب المحكمة، أصبحت جميعها مطالَبةً بتحويل الفتوى إلى إجراءات ملموسة تعكس عدم اعترافها بالاحتلال أو مساعدته بشكل أو بآخر.

في تعليقه على فتوى المحكمة، صدر بيان عن المتحدّث باسم الأمم المتّحدة بأنّ الأمين العام أنطونيو غوتيريس سيرفع هذا الرأي الاستشاري إلى الجمعية العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، مُؤكّداً ضرورة استئناف الأطراف للمسار السياسي المُتعثّر نحو حلّ الصراع وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتّحدة، ومُشدّداً على حلّ الدولتين أساساً للتسوية السياسية. لقد ردّدت أطراف عربية ودولية عديدة الدعوة إلى التفاوض من أجل التوصّل إلى حلّ سياسي للنزاع، وكان جديدها أخيراً، من العاهل المغربي محمد السادس، في خطابه بمناسبة الذكرى الـ25 لتولّية الحكم. دعا إلى اعتماد المفاوضات لإحياء عملية السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، في إطار حلّ الدولتين. وتطرح هذه الرؤية أكثر من سؤال بشأن مدى واقعية الحلّ السياسي الذي لم تؤمن به إسرائيل ورعاتها يوماً، واتّخذوه ذريعةً وخديعةً لكسب مزيد من الوقت لتصفية القضية، عبر مخطط ضمّ الأراضي، والاستيطان، والمصادرة، والتهجير القسري. ثمّ على ماذا سيتفاوض الطرفان بعدما صوّت الكنيست الإسرائيلي على قرار يرفض قيام دولة فلسطينية بدعوى أنّها ستشكل قاعدة إرهابية، وخطراً وجودياً على إسرائيل، التي يرفض قادتها حلّ «الدولة الواحدة» أيضاً؟

من الواضح أنّ استمرار الإبادة الإسرائيلية للشعب الفلسطيني منذ النكبة لم يعد يترك مجالاً للحلّ السياسي، ولم يعد هناك من خيار سوى مسار النضال ضدّ الاستعمار بناءً على حقّ تقرير المصير، خاصّة وقد وضعت فتوى لاهاي الثانية القضية الفلسطينية مُجدّداً في إطارها القانوني الطبيعي الذي حادت عنه منذ اتفاقية أوسلو (1993). قد يرى البعض أنّ هذا المسار غير مُجدٍ في ظلّ شبه غياب القانون الدولي، وهيمنة صهيونية في واشنطن ولندن وبرلين، وخذلان جلّ الدول العربية والإسلامية، والانقسام الفلسطيني رغم «اتفاق بكين». تصوّر كهذا لا يأخذ بالاعتبار أنّ النظام العالمي يشهد أيضاً اضطرابات وتحوّلات، وأنّ الهيمنة الغربية في تراجع جرّاء تصدّعات العولمة وصعود «الجنوب العالمي» أو عودته، وأنّ ازدياد الدعوات إلى عالم مُتعدّد الأقطاب ترافقه مطالب باحترام سيادة القانون الدولي، ومنظومة حقوق الإنسان، ويتجلّى هذا التغيّر في اتساع حركة التضامن مع القضية الفلسطينية حتّى كادت تشمل شعوب العالم كلّهم.

> لم يعد هناك خيار سوى النضال ضد الاستعمار لتقرير المصير، بعدما وضعت فتوى لاهاي الثانية القضية الفلسطينية في إطارها القانوني الطبيعي

الظرفية الدولية، على سوئها، لا تدعو إلى الاستسلام، خاصّة وقد فتحت فتوى المحكمة على إسرائيل باب جهنم بتأكيدها للمرّة الأولى ممارسة الاحتلال الفصل العنصري.

وبمّا أنّه لا مجال للتعويل على مجلس الأمن، فإنّ الجمعية العامة مطالبة اليوم بلعب الدور ذاته الذي اضطلعت به في تصفية الاستعمار، وفي حملة مناهضة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا؛ حملة طويلة بدأت في الثاني من ديسمبر/ كانون الأول 1950 باعتمادها القرار 395، الذي أعلن أنّ الفصل العنصري في جنوب أفريقيا تمييز عنصري، حملة استمرّت أربعة عقود اعتُمِدت خلالها قرارات وأُسّست آليات لعزل النظام دولياً، وإضعاف موقف داعميه، فحثت على فرض عقوبات نفطية في عام 1963، وعلى تعليق التبادلات الثقافية والتعليمية والرياضية في 1968، حتّى تكلّلت جهودها بقرار تعليقها مشاركة جنوب أفريقيا في أعمال الجمعية العامة في عام 1974، على الرغم من الدعم البريطاني والأميركي لنظام الأبارتهايد في مجلس الأمن. وحتّى لا تُتهم الجمعية ذاتها بالكيل بمكيالين، عليها أن تُكشّر عن أنيابها، وتعتمد قرارات تدعو إلى وقف تسليح إسرائيل، وفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليها، وتعليق مشاركتها في أعمال الجمعية العامة، لتتحوّل دولة الاحتلال والأبارتهايد فعلياً دولةً منبوذةً دولياً، ما يُجبرها على الركوع لقوانين وقواعد العلاقات الدولية.

(باحثة مغربية)

ماذا يريد أردوغان حقاً؟

زياد بركات

لو خرج مُرشد الجمهورية الإيرانية علي خامنئي بتصريح يتنبأ فيه بزوال إسرائيل بعد عشر سنوات لما أُخِذ تصريحه بالجدّية نفسها في حال خرج أمين عام حزب الله حسن نصر الله في اليوم نفسه مُهدّداً باستهداف مفاعل ديمونا في صحراء النقب، فما للبروباغندا يَظلّ لها، وما للسياسة ووسائل إنفاذها فليس لها وحسب، ولا يقتصر عليها، بل يشمل الفاعلين فيها، وهم يُميّزون بين ما هو حقيقي يستدعي التحسّب والاستعداد وما يتعلّق بالحسابات الداخلية أو التوازنات الحزبية، وهو ما لا يُوجب الاستعدادَ، بل الردَّ على وسائل التواصل الاجتماعي ليس أكثر. لم يأخذ كثيرون في العالم، وليس في إسرائيل فقط، جديد تصريحات الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان بشأن احتمال تدخّل بلاده عسكرياً ضدّ إسرائيل على محمل الجدّ، بل أُدرجَت في سياق التصريحات ذات الصلة ببناء الصورة الحزبية أو سواها، وهذا مؤسف في حقّ أردوغان نفسه، ويقضم من مصداقيته التي تضرّرت كثيراً بانقلاباته المتتالية على كلّ ما بناه في صعيد الصورة على الأقلّ، في حقبة ما بعد ثورات الربيع العربي.

لا يمكننا مقاربة أردوغان من خلال نموذج دونكيشوت، فالرجل سياسي مُفرط في براغماتيته، وليس مُنفصلاً عن الواقع عندما يتعلّق الأمرُ بمصالح بلاده «القومية» أو مستقبله السياسي، كما أنّه لا يمكننا مقاربته بنموذج هاملت أيضاً، ولكنّها مُجرّد «كلمات» في نهاية المطاف ما يصدر عنه بشأن إسرائيل، فهو لن يطلق رصاصة واحدة عليها اليوم أو غداً، إلّا إذا دارت حربه في مواقع التواصل الاجتماعي، وبهدف ترميم صورته، التي تضرّرت كثيراً بسبب انعطافاته، وآخرها مهين مثل أن يمدّ يده إلى الرئيس السوري بشّار الأسد فلا يستجيب الأخير، بلّ يُصعّد شروطه. وللأسف! إنّ حرباً كلامية مع إسرائيل محسومة لصالحها مُسبقاً، فالتلويح بالتدخّل العسكري ضدّها، حتّى لو كان مشروطاً ومُجرّد احتمال، يُعزّز من روايتها الزائفة بأنّها ضحيّة ومُستهدَفة، ومُضطرة بالتالي إلى الدفاع عن نفسها حتّى لو تعدّدت الجبهات، وماذا تريد إسرائيل أكثر من هذا بعد انكشاف زيف روايتها لدى قطاع يتوسّع من الرأي العام العالمي؟ كما أنّ من شأن حربٍ وقودها الكلام، الذي يُلقى على عواهنه، الإضرار بالمقاومة الغزّية في الأرض وعلى طاولة المفاوضات، في وقت تحتاج فيه إلى إسناد حقيقي، واقعي، وفي الأرض، ويُشهد لها أنّها مُحصّنة إلى حدّ كبير من «فيروس» التعويل على محيط عربي أو إسلامي تعرف أن أفضل ما يفعله لمصلحتها ألّا يُشارك إسرائيل في حرب الإبادة ضدّها.

في أعقاب خسارة حزب العدالة والتنمية مدناً كُبرى في آخر انتخابات بلدية (نهاية مارس/ آذار 2024)، اكتشف الرئيس أردوغان على ما يبدو أهمّية الأوراق التي صنعت أسطورته داخلياً وفي الإقليم، وأهدرها لأسباب تكتيكية لا استراتيجية، ومنها تبنّيه المقاومة الفلسطينية وثورات الربيع العربي، وأنّ الانحناء، بل المبالغة فيه أمام التيّار الذي نشأ وتصلّب بعد فشل ثورات الربيع العربي، جعله عرضة للخسارة داخلياً، ولفقدان المصداقية خارجياً، لكنّ محاولته استدراك ذلك تأرجحت بين التبنّي الضمني لبرامج المُعارَضة الداخلية، كما في ملفّ السوريين، وبين تذكّر ورقة غزّة، بعد فتور مُستهجن إزاءها ساهم في انفضاض كثيرين من الناخبين عنه. وفي الحالين، لم يكن أردوغان هو نفسه، ولم تكن مقاربته للحلّ شاملة ومُنسجمة ومتّسقة، بل من خلال تسويات صغيرة، بعضها انتهازي ويتناقض مع مشروعه الذي طرحه وتبنّاه، وصنع أسطورتَه في المنطقة، ومنحه دوراً مركزيّاً فيها. لا تسعى هذه المقالة إلى السخرية هنا، بل للتأشير إلى ضرورة ترشيد الخطاب وعقلنته بما يضمن استعادة الدور التركي المأمول في محيطها، فتخبّط أردوغان في الأعوام القليلة الماضية أخرج تركيا من المعادلة في بعض ملفّات المنطقة الكُبرى، مثل حرب الإبادة على غزّة، ولا يُستعاد هذا الدور بمزيد من التصريحات، بل بمزيد من العمل والانخراط في التفاصيل، حتّى لو جلبت على تركيا اللوم، وربما كلّفتها بعض الخسائر مرحلياً وجزئياً.

بين عفوَي الحسن الثاني ومحمد السادس

محمد أحمد بنّيس

قبل ثلاثين عاما، وبالضبط في الثامن من يوليو/ تموز 1994، أصدر ملك المغرب الراحل الحسن الثاني، عشية عيد ميلاده الـ65، عفوا عن 424 معتقلا سياسيا، في خطوة اعتُبِرت، آنذاك، إشارة قوية من القصر على رغبته في إحداث تناوب سياسي، وتدشين مرحلة جديدة في علاقته بأحزاب المعارضة المتحدرة من الحركة الوطنية، غير أن تمسّك الملك ببقاء وزير الداخلية، حينها، إدريس البصري، في منصبه، الأمر الذي كانت ترفضه المعارضة، حال دون إتمام ‹‹صفقة التناوب››، حيث كان على القصر والمعارضة أن ينتظرا زهاء أربع سنوات أخرى حتى تنضج الشروط الموضوعية، وهو ما كان عند تعيين القيادي اليساري الراحل عبد الرحمن اليوسفي رئيسا لحكومة التناوب (1998). اليوم، وفي سياق الاحتفال بذكرى تولّيه العرش، أصدر الملك محمد السادس عفواً عن صحافيين وحقوقيين ومدوّنين وناشطين ومُدانين بالإرهاب ومناهضين للتطبيع مع إسرائيل، في خطوةٍ لا تخلو، هي الأخرى، من دلالة سياسية ورمزية. وعلى الرغم من اختلاف السياق التاريخي والسياسي العام، يشترك العفْوان (1994) و(2024) في خصائص تبدو على صلة وثيقة بطبيعة النظام السياسي المغربي وآليات اشتغاله.

ضمن هذا السياق، يمثل العفو الملكي، الصادر الاثنين الفائت، محاولةً لضخ الروح في مشهد سياسي رتيب، بات يُنذر، أكثر من أي وقت مضى، بجفاف منابع السياسة المغربية. يعي النظام جيّداً أن هناك حاجة لقدرٍ من التوازن داخل الحقل السياسي. وإذا كان تراجعُ حزب العدالة والتنمية، الإسلاميّ، وتآكل الأحزاب الكبرى، وضعفُ مؤسسات الوساطة، قد صبَّ كلُّه في مصلحة السلطة، إلا أنه، بالمقابل، ساهم في بروز أشكال جديدة لإنتاج السياسة، تتغذّى على منصّات التواصل الاجتماعي في التعبئة والتحشيد والتواصل. تبدّت هذه الأشكال من خلال معارضة غير تقليدية، باتت أكثر جرأة في انتقادها السلطة والقوى الاجتماعيةَ المتحالفةَ معها، وهو ما لم يكن مقبولاً بالنسبة للسلطة التي كانت تُدرك أن فشلَ ثورات الربيع العربي، بموجَتيْها الأولى والثانية، وصعودَ الاستبداد الجديد، وتراجعَ أهمية الضغط الخارجي في قضايا الحقوق والحريات، ذلك كله منحها هامشاً جديداً لإعادة توجيه بوصلة السياسة المغربية، أولاً بالتخلص من الإسلاميين بطريقة ‹‹ديمقراطية›› (2021)، وثانياً بإعادة خفض سقف الحقوق والحريات إلى مستوى غير مسبوق. بيد أن تزايدَ مطالب إطلاق سراح الصحافيين والناشطين ومعتقلي الرأي خلال السنوات الأخيرة، والحاجةَ الماسّة إلى تقوية الجبهة الداخلية أكثر، في ظل المنعطف الحاسم الذي تمرّ منه قضية الصحراء المغربية، وانتخابَ المغرب رئيسا للدورة 18 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ذلك كله بيئة محرجة للمملكة التي أصبحت بحاجة لمثل هذه الخطوة لتعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار الاجتماعي، لا سيّما بعد التدابير الاجتماعية، التي توخّت أخيراً، على تواضعها، تحسينَ المستوى المعيشي (الزيادة في الأجور..).

من ناحية أخرى، يستدعي العفو الملكي حزمة أسئلة قديمة يبدو أن الممارسة حسمت الجدلَ بشأنها، خاصة في ما يتعلق بالجهة التي تُصدر العفو عن المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وذلك بعد أن أصبح الملك المصدرَ الوحيدَ للعفو عن هؤلاء. وبالرجوع إلى العفو الذي كان قد أصدره الحسن الثاني، لم يكن الإفراج عن424 معتقلا سياسيا بواسطة عفو عام شامل يُصدره البرلمان، كما كانت تطالب أحزاب المعارضة ومعها الحركة الحقوقية المغربية، بل جرى بواسطة عفو ملكي (عفو خاص). على أهمية العفو الصادر الاثنين الماضي، يبقى هناك سؤال عالق: لِمَ استُثْنِيَ معتقلو حراك الريف من العفو الملكي؟ من الصعب الجزم بالأسباب التي حالت دون شمولهم بقرار العفو، وإن كان المرجّح أن ‹‹الشروط الموضوعية›› ربما لم تنضج بعد حتى يستفيدوا من عفو يعيدهم إلى أحضان عائلاتهم، وهو ما نأمله بطبيعة الحال.

دفاعاً عن الأنوار

كمال عبد اللطيف

نتصوّر أنّ التفكير مُجدّداً في فلسفة الأنوار، وفي مُقدّماتها الكُبرى، سواء في مواطنها الأولى أو في المجتمعات التي انتقلت إليها، ومن بينها المجتمعات العربية، التي ما زالت تتطلّع إلى ترسيخ قيمها. يتطلّب أن نأخذ بعين الاعتبار مُختلفَ المُستجدّات التاريخية والنظرية التي ارتبطت بأسئلتها، ومختلف الآثار والنتائج التي لحقت بمنظومة قيمها في سياقات التاريخ المختلفة. وإذا كنا نعتقد أنّ معارك الأنوار لا تزال متواصلةً أيضاً في التاريخ الأوروبي، وأنّ أسئلتها اليوم تطرح في العالم أجمع، ما يدعو إلى ضرورة مواصلة النظر في مختلف القيم التي ظهرت في التاريخ. ننطلق في ذلك من وعينا التاريخي بأبرز الإشكالات المرتبطة بتبلور مشروع الأنوار في أوروبا القرن 18، ومن وعينا أيضاً بأنّ جوانب مُهمّة من مُقدّمات هذا الوعي، وحزمةً مُهمّة من القيم التي بناها ودافع عنها، ترتبط بمآزق اللاهوت والمؤسّسات الراعية له، وكذا إشكالات التدبير السياسي في عالم لا يتوقّف عن التغير. ويمكن أن نشير هنا إلى أنّ الانتقادات التي وضعت حدوداً للتنوير وخطاباته، ترتبط بمجمل التحوّلات المُؤسّسة لأفق النقد الجديد في تاريخ الفلسفة، نقصد بذلك تحوّلاتِ التاريخ والسياسة، وتحوّلاتِ الفكر والمجتمع، المُواكِبةَ لكلّ ما ذكرنا.

إذا كان إيمانويل كانط قد أبرز، في كتابه «الدين في حدود مُجرّد العقل»، أن المؤسّسات الدينية تُعَدُّ بمثابة بُؤَرٍ للاستبداد الروحي، وأنّها تساهم في تدمير الحرية، فنحن مطالبون اليوم في ضوء التحوّلات الجديدة، التي لحقت بالدين وبمؤسّساته طيلة القرنَين الماضيَين، بمواصلة التفكير في حرّية العقيدة وفي الدين المدني، من دون إغفال التفكير أيضاً في المؤسّسات المرئية أو اللامرئية ذات الصلة بالمجال الديني، وكذا التفكير في صور العَودات الجديدة الرامية إلى استحضار المُقدّس بصورة مُكثّفة، وتبرير استمراريّته في حاضرنا، في صور وأشكال لا حصر لها. أصبح هناك جيل من الأنواريّين المُسلّحين بالمكاسب الجديدة لدروس الفلسفة والاجتماع، لا يتردّد في قبول فكرة أهمّية وحيوية الدين في المجال العمومي، كما يتّجه آخرون إلى الدعوة إلى ضرورة تطوير

> حاجتنا اليوم إلى التنوير ترتبط بأسئلة واقعنا، كما ترتبط بكيفيّات تعاملنا مع قيمنا الروحية

منظومة الأنوار، ومواصلة التفكير والبحث في الحريّة والعدالة، الأمر الذي نتصوّر أنّه يمكن أن يساهم بقوّة في تطوير عقلانية الأنوار ومنظومتها القِيَمِيَّة. ويمكن أن نُدرج ضمن هذا السياق، بعض خيارات يورغن هابرماس، المُرتبطة بعقلانيّته التواصليّة بديلاً من العقلانيّة الأداتية، التي تعرّضت لكثير من النقد في القرنَين الأخيرَين.

تسمح لنا العودة إلى التفكير مُجدَّداً في فلسفة الأنوار، بالتذكير أولاً بمواقف الأنوار من الدين؛ بمواقف كلٍّ من فولتير وجان جاك روسّو وكانط وهابرماس، وهي مواقف مختلفة من أجل مواصلة التفكير في الأنوار في الحاضر الكوني، مع ضرورة التمييز بين مَطلَب الدين المدني، ومَطلب تحرير الدين في ثقافتنا ومجتمعنا. كما نعتقد أنّ إعادة التفكير مُجدَّداً في العلمانية وأسئلتها في الحاضر العربي، وهو موضوع مرتبط بالأنوار والتنوير، يعكس اليوم جوانبَ من أوجُه الصراع القائم في مشهدنا السياسي، نقترب منه ونفكّر فيه انطلاقاً من المآثر التي رتّبها في مجتمعات أخرى قبلنا، مع محاولة للتخلّص من النظرتَين الاختزالية والإسقاطية السائِدتَين في هذا المجال. ولن يحصل ذلك من دون سندٍ تاريخيٍّ يعي جيداً مختلف تلوينات المفهوم، تعدّديته، ومختلف الصور التي اتّخذها طيلة مراحل تشكُّله المتواصلة في التاريخَين الحديث والمعاصر، مع عدم إغفال مسألة النظر في أنماط علاقته بموضوع الدولة وموضوع الدِين. ولا يتعلّق الأمر هنا بالدولة والدِين في صورتيهما المُجرَّدتَين والمُتعاليتَين، بل بنمط الدولة الوطنية الحديثة، وهي تنشأ في محاولة ضبط المجال العامّ، بما في ذلك مقتضيات الشأن الديني الدنيوية والغيبية. كما يتعلّق بالدِين وقد اتّخذ في التاريخ صورةَ مؤسّسات حاضنة وراعية لكثير من الطقوس والسلوكات، إنّه يتعلّق بالكنيسة ومراتبها وأدوارها التاريخية، كما يشير أيضاً إلى كلّ ما ترتّب من مختلف أدوارها في المجتمع والثقافة، بما في ذلك الحروب الدِينية، وتجارب الإصلاح الدِيني، وما تولّد من ذلك كلّه من إرهاصاتٍ صانعةٍ لجوانبَ من ملامح المجتمع الجديد.

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق كلّه، أنّ مسألة العلمانية تتعلّق بتجارب أخرى، بمعطيات ومؤسّسات مختلفة عن مؤسّسات المسيحية واليهودية في التاريخ. نحن نشير هنا إلى واقع الحال في مجتمعاتنا. إنّنا نشير إلى مؤسّسة المسجد ومجلس العلماء وهيئة الإفتاء، كما نشير إلى الزوايا والطرائق الصوفية وأضرحة الصالحين، وإلى جمعيات الإحسان الخيرية، كما نشير إلى القائمين على ما ذكرناه كلّه، والمُدبِّرين صناديقه ومواسمه وثقافته، وأبعاده السياحية والتجارية بأسمائها المختلفة، وعلاقة ذلك كلّه بالدولة ومؤسّساتها. كما يمكن أن نذكر صراعات المذاهب والتأويلات، وكلّها قضايا تتيح لنا إمكانية إعادة التفكير في التنوير انطلاقاً من قضايا ومؤسّسات وفضاءات وتاريخ، رغم أنّ الأمر في العمق يرتبط بالجذور والأصول المشتركة بين الأديان كلّها، والتي يحرص الجميع على إخفائها والسكوت عنها، ليوفّر كلٌّ لعقيدته ما يمنحها تميّزاً يُبعدها عن الديانات الأخرى وعن ديانات التوحيد. ونتصوّر أنّ استحضار المُشترَك في ديانات التوحيد والكتاب، وباقي الديانات، يساهم في محاصرة انتقادات ومواقف الذين ما زالوا يرون في ما حاولنا تشخيصه كلّه من مُعطيات واقعية ونظرية، جملةً من المعطيات الوافدة، التي تخصّ الآخرين وحدهم، وذلك رغم مُحايثتها لتاريخنا واستمرار حضور تجلّياتها في حاضرنا. يترتّب من سياق ما كنا بصدده القول إنّ حاجتنا اليوم إلى التنوير ترتبط بأسئلة واقعنا، كما ترتبط بكيفيات تعاملنا مع قيمنا الروحية. وإذا ما كنّا نعرف أنّ المبدأ الأكبر، الذي وجّه فكر الأنوار يتمثّل في الدفاع عن عدم قصور الإنسان، وفي السعي إلى إبراز قدرته على تعقّل ذاته ومصيره، بهدف فكّ مغالق الكون والحياة، فإنّه لا يمكن لأحد أن يجادل في أهمّية هذا المبدأ، الذي يمنح العقل البشري مكانَ الصدارة في العالم، ويمنح الإنسان مسؤوليةَ صناعة حاضره ومستقبله. إنّ حاجتنا اليوم لقيم التنوير تحدّدها، بكثير من القوّة، شروط حياتنا في المجالَين الثقافي والسياسي، فيصبح توسيع فضاء العقل والنقد، مجالاً للجهد الذاتي الخلّاق، في عمليات بناء القيم والمبادئ، التي تتيح لنا الخروج من مأزقٍ مُرتبطٍ بإرثٍ تاريخيٍّ، لم نتمكّن من تشريحه ونقده تمهيداً لإعادة بنائه في تفاعل مع مُتطلّبات عصرنا.

(أكاديمي مغربي)

أردوغان يهدد إسرائيل... هل يفعلها؟

أحمد مظهر سعدو

أثارت تصريحات الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان تهديداً لإسرائيل فيما لو استمرّت في العدوان على قطاع غزّة (قال فيها إنّ بلاده كما تدخّلت في ناغورنو كاراباخ وليبيا تستطيع فعل الشيء نفسه في إسرائيل)، وما زالت تثير تساؤلات عن مدى جدّيتها. ومن ثمّ، لماذا اختيرت في هذه اللحظة بعينها، وليس في سواها؟ وهل يمكن التعاطي مع إسرائيل بطريقة تعاطي تركيا مع الوضع الليبي سابقاً، أو بطريقة تعاملها مع أوضاع ناغورنو كاراباخ، فيحقّق تدخّل تركي ما تريده أنقرة في سياساتها الخارجية الممتدّة إقليمياً؟ أسئلة كثيرة طرحتها تصريحات أردوغان، وما جاء في إثرها من ردّات فعل إسرائيلية على ذلك، وفق المعطيات وديناميات المرحلة، بالرغم من فظاعة ما يُرتكب في قطاع غزّة إسرائيلياً منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

ولعلّ ما أسهم في دفع أردوغان إلى مثل هذه التصريحات يكمن ويتمحور حول مسألتَين: الأولى، حالة الفوران الشعبي في تركيا بين جمهور حزب العدالة والتنمية خصوصاً، وكذلك الأحزاب الإسلامية الصغيرة الأخرى، إذ يشير ذلك كلّه ويدفع نحو تأكيد دور

> يدفع المزاج الشعبي التركي تجاه قضية ما أيّ حزب أو سلطة إلى مزيد من التساوق مع الرؤية الشعبية، صوناً للعلاقة مع الناخبين

تركيا المطلوب، والأكثر فاعلية، لنصرة أهل قطاع غزّة المحاصرين منذ عشرات السنين، حيث تُمارَس في حقّهم أنواع العسف والقتل كلّها، وتدمير البنية التحتيّة، بينما الفرجة على ما يجري من مقتلة متواصلة، إسلاميّاً وعربيّاً، تسود المشهد الإقليمي من دون أيّ تدخّل أو محاولة عملية لوقف العدوان. والواقع يُوضّح أنّ المزاج الشعبي التركي، وموقف الناس والشارع التركي من قضية لسياسات بايدن مع إدخال تغييراتٍ تتناسب ومُتغيّرات البيئة السياسية الدولية، ما يعني أنّ هاريس ستواصل إدارة الأزمات العالمية التي ورثتها من مرحلة حكم بايدن، وإدارة التوازنات العالمية القائمة، مع سبغ سياساتها بطابعها الخاص، الذي يميل أكثر إلى التهدئة بقدر ما تسمح به قدراتها وصلاحياتها التنفيذية. في المُقابل، معروفٌ عن ترامب، عدا عن توجّهاته اليمينية المُتطرّفة ونزعته الانعزالية، أنّه سياسيّ لا يمكن التنبؤ بسلوكه، وهذه إشكالية كبيرة، لا تواجه الحلفاء فقط، بل والخصوم بالدرجة الأساس، لذلك ليس مُستغرَباً الإحساس بالخطر على السلم والأمن الدوليين في ظلّ حكم ترامب، وإذا كانت استراتيجياته معروفةً الى حدّ ما، فإنّ التكتيك الذي يستخدمه في تنفيذ تلك الاستراتيجيات هو الحلقة المفقودة في سياق بناء القدرة لمعرفة وتوقّع خطواته القادمة. فعلى سبيل المثال، تَوعّد في رئاسته السابقة كوريا الشمالية بالويل والثبور، لكنّه صار صديقاً لكيم جون أونغ. ثمّ ماذا لو عادت قضية التصعيد النووي مع روسيا، كما ظهرت في الأشهر الأولى للحرب الأوكرانية وأدارها بايدن بحكمة، كيف كان سيتصرّف ترامب حيالها؟

المُؤكّد أنّ ترامب، رغم ما يُظهره من عشوائيةٍ وفجاجةٍ، وسلوكٍ يقترب من البلطجة، وحتّى فوضويةٍ في اتخاذ القرارات، إلّا أنّه يعرف تماماً من يضرب ومن يهادن، فعندما أمر باغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، كان لديه تقدير مُسبَق عن حدود الردّ الإيراني، وعندما صعّد مع الصين كان يعرف مُسبقاً أنّ الصين لن تذهب إلى حدٍّ بعيدٍ في مواجهته، لوجود أولويات أكثر أهمّية لديها من الانخراط في أيّ نوع من أنواع الحروب في هذه المرحلة، وحينما صعّد مع الاتحاد الأوروبي كان ما يدفع أيّ حزب أو سلطة حاكمة في تركيا إلى مزيد من حالات التساوق مع الرؤية الشعبية، صوناً للعلاقة مع الناخبين، وللمدّ الجماهيري الذي يبحث عنه أيّ حزب حاكم أو مجموعة أحزاب حاكمة، كما هو الحال في تركيا. ولم ننسَ بعد كيف تساوق رأي حزب العدالة والتنمية (الحاكم) أخيراً مع المزاج الشعبي التركي والجماهير التركية، المُجيّشة من المُعارَضة التركية، بإعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم. ويتمظهر اليوم موضوع التعاطف الشعبي التركي مع قضية فلسطين، والحرب على قطاع غزّة، في كثير من الأنشطة الشعبية التركية، من اعتصامات وتظاهرات، وتعاطف، لدعم قطاع غزّة.

المسألة الثانية التي دفعت الرئيس أردوغان إلى تصريحه هذا تكمن في تفكير سياسي جديد يحاول استنهاض الأمّة واستغلال الفرص لاتخاذ موقف ما واعٍ ومناسب عند أبواب اجتماع الرباعية في روما، في محاولة منه لتحريك الأمور نحو حلّ سلمي يريده أردوغان يساهم في حقن الدماء الفلسطينية، التي تسيل مدراراً في أرض الرباط في غزّة وفلسطين. وهي رسالة إلى الغرب قبل أن تكون موجّهة إلى إسرائيل، تشير بوضوح إلى أنّ الدولة التركية، التي تنتمي إلى العالم الإسلامي، قد ينفد صبرها. صحيح أنّها كانت أول دولة مسلمة اعترفت بوجود الكيان الصهيوني، إلّا أنّ هذا عليه ألّا يُنسي أحداً أنّ «للصبر حدوداً»، ومن الممكن جدّاً أن يجري التعاطي مع ما يحصل في قطاع غزّة وفق مُعطيات وسياسات جديدة، وعلى أسس مختلفة أكثر قدرة على لجم العنف المُفرط النازل على رؤوس البلاد والعباد في فلسطين، وسط صمتٍ عالمي وإسلامي وعربي غير مُبرّر وغير مفهوم.

لكنّ السؤال الذي يبقى قائماً: هل يمكن للرئيس التركي أن يتعاطى مع إسرائيل، وما تقوم به من عنف وهمجية، وفق الآليات نفسها التي اشتغل عليها في كاراباخ أو في ليبيا، إذ يدرك أردوغان أنّ ما كان مسموحاً له في ليبيا، وأيضاً في كاراباخ ليس من الممكن أبداً أن يُسمحَ له به في حال التعامل مع أوضاع إسرائيل، هذه الدولة المُصطنعة المُدلّلة أميركياً وعالمياً. إنّها إسرائيل، التي قال بشأنها جو بايدن يوم جاء إلى إسرائيل بعد عملية طوفان الأقصى: «لو لم تكن إسرائيل موجودة لكان علينا إيجادها»، لها دورها الوظيفي، ووضعها الثابت المفيد للغرب، وندرك جميعاً حجم المساعدات التي تصل إلى إسرائيل كي تبقى على قيد الحياة، خصوصاً في الحرب على غزّة، وفي مواجهة شعب فلسطين الأعزل. فكيف تسمح أميركا لتركيا بخوض غمار حرب ما في قطاع غزّة ضدّ إسرائيل، وتركيا هي من الأعضاء المؤسّسين في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، إذ هل من المعقول أن تتدخّل تركيا ضدّ إسرائيل مثلاً، وتبقى مُستمرّة ضمن أسوار الحلف؟

ذلك كلّه، وما يحيط به، يفيدان بأنّ تصريحات أردوغان ليست جدّية على الإطلاق، بل لا تعدو محاولةً سياسية لتحريك المياه الراكدة في ملفّات قطاع غزّة والمنطقة، وصولاً إلى حالة وقف إطلاق النار، وإعادة طرح القضية من جديد بشكل جدّي، والعمل السريع ما أمكن من أجل إنهاء حرب عدوانية فاجرة ومستمرة على غزّة. وبالطبع هي رسالة للشعب التركي، المُتعاطف مع شعب قطاع غزّة، من السلطة الحاكمة ومن حزب العدالة والتنمية، مفادها أنّ الحكومة في تركيا ما زالت على العهد، وهي ستفعل كلّ ما تستطيع من أجل وقف العدوان على قطاع غزّة والشعب الفلسطيني. هل سيتوقّف هذا العدوان قريباً؟ وهل تلوح في الأفق اشتغالات حقيقية وجدّية على ذلك؟ وهل فترة ما قبل الانتخابات الأميركية ستكون في مصلحة نتنياهو أم العكس؟

(كاتب سوري في إسطنبول)

كامالا هاريس الخيار الأفضل للدول وشعوبها

غازي دحمان

في آخر أشهر تسبق الانتخابات الأميركية، يتحوّل العالم كلّه بطّةً عرجاءَ. تتوقف التفاعلات جميعها، وتتأجّل أغلب المشاريع، في انتظار معرفة ساكن البيت الأبيض القادم، فلكلّ ساكن أسلوبٌ في الحكم، وأدواتٌ في التعاطي، وطرائق في إدارة الأمور. وتبعاً لذلك، يُحدّد الآخرون مواقفهم من القضايا الدولية، ويُشكّلون توقّعاتهم للمرحلة المُقبلة في السياسة الدولية. ومع أنّ سياسات الولايات المتّحدة الخارجية، وتجاه الأزمات، بدأت تأخذ طابعَ الإدارة أكثر من الحسم، وبناء التحالفات، التي تدعم الموقف الأميركي تجاه الفاعلين الدوليين الآخرين، الصين وروسيا، لكن بالنظر إلى حجم التأثير الأميركي في مسارح السياسة الدولية، فهي المُفاوِض، حتّى لو من وراء الكواليس، الذي يجب أن يُصادق التفاهمات، والخصم أو العدو الذي لا بدّ من مراعاة مصالحه الدولية في أيّ مكان في العالم، والصديق أو الحليف، الذي تجب معرفة اتجاهات رياح سياساته حتّى لا يُصطدَم بها.

في هذه الآونة، يبدو العالم منقسماً بين من يُفضّل كامالا هاريس ومن يُفضّل دونالد ترامب، مع ترجيح أكبرَ لهاريس، لأنّها تتبع خطوطاً سياسيةً أكثرَ وضوحاً، والمُرجَّح أنّ سياساتها ستكون امتداداً

> صحيح أنّ لكل رئيس أميركي بصمته، لكن الدولة العميقة تؤثر في جزء مهم من سياساته، لأنها تقدم الخيارات، وتنفذ مخرجات القرارات

لسياسات بايدن مع إدخال تغييراتٍ تتناسب ومُتغيّرات البيئة السياسية الدولية، ما يعني أنّ هاريس ستواصل إدارة الأزمات العالمية التي ورثتها من مرحلة حكم بايدن، وإدارة التوازنات العالمية القائمة، مع سبغ سياساتها بطابعها الخاص، الذي يميل أكثر إلى التهدئة بقدر ما تسمح به قدراتها وصلاحياتها التنفيذية. في المُقابل، معروفٌ عن ترامب، عدا عن توجّهاته اليمينية المُتطرّفة ونزعته الانعزالية، أنّه سياسيّ لا يمكن التنبؤ بسلوكه، وهذه إشكالية كبيرة، لا تواجه الحلفاء فقط، بل والخصوم بالدرجة الأساس، لذلك ليس مُستغرَباً الإحساس بالخطر على السلم والأمن الدوليين في ظلّ حكم ترامب، وإذا كانت استراتيجياته معروفةً الى حدّ ما، فإنّ التكتيك الذي يستخدمه في تنفيذ تلك الاستراتيجيات هو الحلقة المفقودة في سياق بناء القدرة لمعرفة وتوقّع خطواته القادمة. فعلى سبيل المثال، تَوعّد في رئاسته السابقة كوريا الشمالية بالويل والثبور، لكنّه صار صديقاً لكيم جون أونغ. ثمّ ماذا لو عادت قضية التصعيد النووي مع روسيا، كما ظهرت في الأشهر الأولى للحرب الأوكرانية وأدارها بايدن بحكمة، كيف كان سيتصرّف ترامب حيالها؟

المُؤكّد أنّ ترامب، رغم ما يُظهره من عشوائيةٍ وفجاجةٍ، وسلوكٍ يقترب من البلطجة، وحتّى فوضويةٍ في اتخاذ القرارات، إلّا أنّه يعرف تماماً من يضرب ومن يهادن، فعندما أمر باغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، كان لديه تقدير مُسبَق عن حدود الردّ الإيراني، وعندما صعّد مع الصين كان يعرف مُسبقاً أنّ الصين لن تذهب إلى حدٍّ بعيدٍ في مواجهته، لوجود أولويات أكثر أهمّية لديها من الانخراط في أيّ نوع من أنواع الحروب في هذه المرحلة، وحينما صعّد مع الاتحاد الأوروبي كان مُدركاً لضعف الاتحاد وقدراته المحدودة في تحدّي الولايات المتّحدة، وهذا يعني أنّ ترامب، بعكس ما هو معروف عنه، يخضع في الغالب لسلّم أولويات مُعيّن، ويعرف كيف يُوظّف سياساته الخشنة في إدارة الأزمات. لذا، فإنّ المخاوف من ترامب يجب أن يشعر بها الضعفاء أكثر من الأقوياء.

يحيلنا ذلك إلى معرفة دور الدولة العميقة، وأثرها في صناعة القرارات واتّجاه السياسات العامة، ومحدودية مساحة تحرّك الرئيس وحدود فعّاليته. صحيح أنّ لكلّ رئيس أميركي بصمةً في السياسة، وثمّة فوارق أكيدة بين رئيس وآخر، لكنّ الدولة العميقة تُؤثّر بشكل كبير في جزء مُهمّ من سياساته، لأنّها تتولّى تقديم الخيارات، وطرح التفضيلات، وتنفيذ مُخرَجات القرارات، وهي من يعرف حجم قدرات الدولة، ومدى قدرتها في حشد الموارد، وتترك للرئيس اختيار أحد الخيارات التي تفضّلها هي، والمثال على ذلك أنه عندما أصدر ترامب قراره بقتل بشّار الأسد، عقب استخدامه السلاح الكيماوي في خان شيخون (إبريل/ نيسان 2017)، لم تنفّذ وزارة الدفاع الأميركية هذا الأمر، وفرضت عليه خياراً آخرَ يتمثّل بتوجيه ضربات صاروخية لمطار الشعيرات، الذي انطلقت منه الطائرات التي قصفت خان شيخون.

ثمّة بعض الدراسات التي تناولت الدولة العميقة في أميركا، انتهت إلى خُلاصة مفادها تغلغل أصحاب وجهات النظر الدينية والسياسية في المؤسّسات المُهمّة مثل الخارجية والدفاع ووكالة الاستخبارات والبيت الأبيض، وأغلبهم من المحافظين الجُدد، الذين لهم رُؤى وتصوّرات معروفة عن السياسة الدولية، وموقف الولايات المتّحدة من قضاياها، ورغم أنّ للرئيس في النظام الأميركي دوراً تنفيذيّاً وتشريعيّاً مُهمّاً، إلّا أنّ وجودَ هذه الفئة ضمن مراكز صنع القرار والسياسة الأميركية يُلقي بظلاله على دور الرئيس، ويصنع الخطوط الأساسية لسياساته، ويترك له التصرّف ببعض التفاصيل. من هنا، نلاحظ أنّ السياسة الأميركية في آخر عشر سنوات باتت مُجرّد متابعة يومية للمشكلات الدولية، أو «البستنة» كما يسميها المُؤرّخ الرئاسي تيموثي نفتالي، في مقابلة معه في مجلة فورين أفيرز (22 يوليو/ تموز الماضي).

رغم ذلك، الجزء الأكبر من دول العالم وشعوبه، وخصوصاً في منطقتنا، وفي ما يخصّ القضية الفلسطينية، تُفضّل صراحةً كامالا هاريس على ترامب، على الأقلّ تستطيع تشذيب سياسات الدولة العميقة، وربّما مواجهتها، إذا دعمت سياساتِها التيّاراتُ الديمقراطية والليبرالية، بعكس حال ترامب، الذي سيُكرّس التوجّهات المُنحرفة في السياسة الأميركية.

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات لياك حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads